بسم الله الرحمن الرحيم

التجديد المنهجي في علم المصطلح وآفاق تحريره

أ.د حكيمة أحمد حفيظي.

أستاذ الحديث وعلومه، قسم السنة، كلية الشريعة وأصول الدين،

جامعة الملك خالد، أبها

الملخص:

يُعنى هذا الموضوع بالكلام عن قضية التجديد المنهجي في علم مصطلح الحديث، وعن آفاق تحريره من حيث: الكلام عن الأطوار التي مر بها تحرير هذا العلم، وإبراز مواطن التجديد التي تميزت بها كل مرحلة عن سابقتها في مبحث، ثم ركز في المبحث الثاني منه، على الكلام عن آفاق تحرير هذا العلم، من خلال مقترحات، نرى أنها علمية، منهجية، تساعد على تيسير الفهم، وتقريب الفهم، وتبسيط المعاني، لينتهي البحث إلى تسجيل جملة من النتائج، أهمها الدعوة إلى تحرير مسائل هذا العلم على الوحدات الموضوعية، وتدعيم التحرير بالأمثلة، والنماذج التطبيقية في كل مسألة منه.

الكلمات المفتاحية: علم، مصطلح، التطور، التجديد، الآفاق، التحرير.

المقدمة:

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وبعد،

فإن من أجل وأعظم ما تحدى به الله عز وجل، ملائكته، لما حاوروه في خلافة آدم عليه السلام، فقالوا:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾[البقرة: ٣٠]، أن علمه الأسماء كلها، وتحداهم عز وجل أن ينبئوه بأسمائها، فلما أنبأهم آدم بها قالوا: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ ﴾[البقرة: ٣٢]؛ فكان ذلك، من أبواب التكريم التي فضل الله عز وجل، بها آدم، ثم بتقدم الزمن، وبتكون الأقوام، والمجتمعات، استعمل الناس على اختلاف أجناسهم، وألوانهم، وأفكارهم، مفاهيم وعبارات اصطلحوا عليها للدلالة على مسائل معينة يحتاجون إليها في تسيير معيشتهم، وتيسير التفاهم والتواصل فيما بينهم، إلى أن تبلورت العلوم، ودونت الفنون، فأصبحنا لا نكاد نجد علما منها، إلا وقد نُظِّر فيه لمصطلحاته؛ على اعتبار أن المصطلحات هي الوعاء الذي يعبر عن فكر المتخصصين فيه؛ فكانت بذلك المصطلحات في كل علم، هي المفاتيح، وهي الأدلة، وهي القواعد التي تيسر فهمه وإدراك مكنوناته.

وجاء في السنة النبوية الشريفة، ما يثبت عناية النبي صلى الله عليه وسلم، بالمصطلح، من ذلك ما رواه مسلم من حديث عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لا تغلبنَّكم الأعرابُ على اسم صلاتِكُم، ألا إنها العِشاء، وهم يعتِمون((١)) بالإبل"((٢))، وروى مسلم من حديث

(١) – من عتمة الإبل: وهو رجوعها من المرعى، بعدما تمسي، وكان الأصمعي يقول: "به سميت صلاة العتمة، ثم كثر ذلك"، **جمهرة اللغة**، ابن دريد، ٢١/٢.

(٢) – كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب وقت العشاء وتأخيرها، ٤٤٥/١، رقم: ٦٤٤، ورواه ابن ماجه، كتاب الصلاة، باب النهي أن يقال: صلاة العتمة، ٢٣٠/١.

البراء بن عازب رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا أخذتَ مضجعك، فتوضأ وضوءك للصلاة.....الحديث، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم: "آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت...الحديث"، قال البراء رضي الله عنه: "فرددتهن لأستذكر، فقلت: آمنت برسولك الذي أرسلت، قال: قل آمنت بنبيك الذي أرسلت"((٣)).

يعد تحرير المصطلح، قضية مهمة، لا يكاد يخلو منها علم من العلوم؛ فهو مجموع القواعد التي يعرف بها، ماهية العلم، وموضوعه، وأهميته، وأهدافه، واستمداده، ونشأته، وفضله، وأنواعه، ومصنفاته...الخ.

وإدراكا من أهل الحديث لأهمية تحرير المصطلحات الحديثية، وشعورا منهم بخطورة إهمالها، والمتمثلة في الخلط، والخبط، وسوء الفهم، واتساع هوة الخلاف بين أهل الاختصاص في فهم مسائله، أو تحملها، أو أدائها، وعسر فهم مصطلحات الأئمة، ومناهجهم، وآرائهم، وجهودهم، وغيرها؛ فإدراكا منهم لهذه الأهمية، ولخطورة الغفلة عنها، جمعوا قواعد هذا العلم، وألفوا فيها المصنفات النحريرة؛ فتم جمع قواعد مصطلح الحديث وتحرير أصوله، في مرحلة مبكرة من تاريخ الأمة، ولا يزال في الأمة إلى يومنا هذا، من يهتم بالتحرير في مصطلح هذا العلم، خاصة بعد ظهور الطباعة، ثم ظهور الثورة التقنية والإلكترونية، التي أزالت كثيرا من الصعوبات، في جمع ما أُلف، والاطلاع عليه، مع سرعة الوصول إلى المطلب في وقت يسير، وبجهد غير عسير.

فما مواطن التجديد العلمي المنهجي في تحرير هذه القواعد؟ وهل للبحث آفاق جديرة بتحرير قواعد علم مصطلح الحديث؟ وهل يمكن لهذا البحث اقتراح أفكار جديرة بتحقيق هذا المبتغى؟

هذا ما يُعنى بحثنا بالكلام عنه؛ في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين بارزين: خُصص الأول منهما للكلام عن تطور هذا العلم عبر العصور، وإبراز مواطن التجديد التي ميزت كل طور عن سابقه، ويُعنى الثاني بالكلام عن آفاق تحرير هذه القواعد، والمأمول إدراكه من تحريرها في هذا العصر.

نصبو من وراء الكتابة في هذا الموضوع إلى تحقيق الأهداف الآتية:

---

(٣) - **صحيح مسلم** بشرح النووي، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، ٣٣/١٧، واختلف العلماء في سبب إنكاره صلى الله عليه وسلم، ورده هذا اللفظ؛ فقيل من بين توجيهاته: إن قوله "ونبيك الذي أرسلت"، فيه جزالة من حيث صنعة الكلام، وفيه جمع النبوة والرسالة، شرح النووي على صحيح مسلم، ٣٣/١٧.

- الوقوف على جهود أئمة الحديث في التقعيد والتنظير لعلم المصطلح.

- الوقوف على مواطن التجديد عندهم.

- آفاق تحرير هذا العلم، كما نراه، في هذا العصر.

أما فيما يتعلق بالدراسات السابقة في الموضوع، فنرى أن قضية تحرير المصطلحات، قد نالت حظاً وافراً من اهتمامات العلماء والباحثين من ذلك: ما كتبه شيخنا الدكتور نور الدين عتر في كتابه "معجم المصطلحات الحديثية"، وما كتبه محمد ضياء الرحمن الأعظمي في كتابه "معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد"، وكتب علي زوين كتابه "معجم مصطلحات توثيق الحديث"[(٤)]، وغيرها، وما يميز موضوعنا عن الدراسات السابقة، هو عنايته بالكلام عن مواطن التجديد في المؤلفات التي أفردت لعلم مصطلح الحديث، عبر العصور، من جهة، والكلام عن آفاق تحريره، من جهة ثانية.

التمهيد:

خصصناه للكلام عن مسألتين، نراهما مهمتين هما:

- تعريف علم مصطلح الحديث، والكلام عن أهمية تحريره.

- مفهوم التجديد، والنظرة المستقبلية له.

(٤) - [بيروت: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط ١، ١٤٠٧ – ١٩٨٦ م].

أولاً: تعريف علم مصطلح الحديث وأهمية تحريره.

١- تعريفه اصطلاحاً:

جاء في حد علم الحديث – والذي يعرف بعلم مصطلح الحديث، وعلم أصول الحديث – في نص لابن الأكفاني قوله: " علم رواية الحديث: علم يتصل بنقل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم، [وأفعاله](٥)، بالسماع المتصل، وضبطها، وتحريرها" (٦)، قال: "وعلم دراية الحديث: علم يتعرف منه أنواع الرواية، وأحكامها، وشروط الرواة، وأصناف الروايات، واستخراج معانيها"(٧)، فقسم هذا العلم إلى بابين؛ يُعنى الأول بالراوية، ومتعلقاتها، ويُعنى الثاني بالدراية ومتعلقاتها.

وعرفه عز الدين بن جماعة قال: "علم الحديث: علم بقوانين، يعرف بها أحوال السند والمتن"(٨)، وقال ابن حجر: "أولى التعاريف له، أن يقال: "معرفة القواعد المعرفة بحال الراوي والمروي"(٩)؛ نلاحظ على هذه الحدود في مجملها، أنها لا تخرج عن متعلقات جانبي الحديث من حيث: الراوي، والمروي، أو بعبارة أخرى، العناية بمتعلقات السند، ومتعلقات المتن.

ومما جاء في تعريفات المتقدمين هذه، وغيرها، ومن شروحها، وبيان معانيها عندهم، مما وقفنا عليه، استمد المعاصرون تعريفاتهم هذا العلم، فقال عبد الغني محمود: "فاعلم أن علم الحديث قسمان: أحدهما: علم الحديث دراية: وهو المراد عند الإطلاق، كما قال شيخ الإسلام...، وهو "علم يعرف به حال الراوي والمروي من حيث: القبول والرد، وما يتبع ذلك من كيفية التحمل، والأداء، والضبط وثانيهما: علم الحديث رواية... وهو علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم

---

(٥) – كتبت في هامش المخطوط، ص ٩٤.

(٦) – **إرشاد القاصد إلى أسنى المطالب**، ابن الأكفاني، نقلا من المخطوط المصور من مكتبة الخزانة العامة بالرباط، ص ٩٤، وينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، السيوطي، وفيه قوله عن ابن الأكفاني: "علم يشتمل على أقوال النبي صلى الله عليه وسلم، وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها"، ٨/١، ونقل عنه في تعريف قسم الدراية قوله: "وعلم الحديث الخاص بالدراية: "علم يعرف منه حقيقة الرواية، وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة، وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها"، ٨/١، وبينه وبين ما جاء في المخطوط بعض الفروق البسيطة؛ كأنها نُقلت بتصرف.

(٧) – **إرشاد القاصد إلى أسنى المطالب**، لابن الأكفاني، مخطوط، ص ٩٩، وبينه وبين ما نقله عنه في التدريب بعض الفروق البسيطة، تدريب الراوي، ٨/١.

(٨) – **تدريب الراوي**، ٩/١.

(٩) – ينظر: **تدريب الراوي**، ٩/١.

قولا، أو فعلا، أو تقريرا، أو صفة"[(١٠)]، وقال محمد أديب صالح: "هو علم بقواعد وقوانين، يعرف بها أحوال سند الحديث ومتنه من حيث القبول والرد"[(١١)]؛ فهذه الحدود، كما نرى، تبنت ما جاء في تعريفات المتقدمين، ولم تضف إليها شيئا.

٢ – أهمية تحرير هذا العلم.

لا شك في أن تحرير علم أصول الحديث، يكتسي أهميات بالغة، بل يعد، في نظري، ضرورة كفائية، وسبيل فعال، يساعدنا على فهم القواعد والقوانين، وعلى اجتناب الخلل، وسوء الفهم، وعلى معرفة مراد الأئمة من هذه العبارات، والقواعد، والقوانين، والنصوص، وغيرها، ويمكن إجمال أهمية تحرير مصطلحات علم الحديث في النقاط الآتية:

١ – معرفة القواعد والقوانين العلمية المنهجية للتمييز بين مقبول المرويات من مردودها، وتعد هذه الفائدة تاج الفوائد كلها، والهدف الأسمى المرجو من هذه الدراسات.

٢ – الوقوف على مصطلحات الأئمة في مختلف المسائل؛ ما اتفقوا عليه، وما اختلفوا فيه، وعلى مصطلحاتهم الخاصة، وعلى مدلولاتها...الخ.

٣ – الوقوف على تطور مفاهيم بعض المصطلحات عندهم.

٤ – الوقوف على اختلافهم، واتفاقهم في ضبط معاني بعض المصطلحات، كما هو الحال مثلا، في ضبط مفهوم الشاذ عند الحاكم، والخليلي، والشافعي.

٥ – الوقوف على مناهج المحدثين، وعلى جهود النقاد، في خدمة الحديث النبوي الشريف، وتمييز صحيحه من حسنه، من ضعيفه، مما اختُلق كذباً وزوراً.

٦ – معرفة القواعد التي تضبط بها الرواية والدراية.

٧ – معرفة الأنواع، والفروع، والتقسيمات التي عنى بها الأئمة في كتب المصطلح.

---

(١٠) – **مصطلح الحديث**، ص ١١ – ١٢، وقد اعتمد فيه تماما تعريفات الحافظ شيخ الإسلام، ابن حجر العسقلاني، ينظر تعريفه في **تدريب الراوي**، السيوطي، ٩/١.

(١١) – **لمحات في أصول الحديث**، ص ١١.

٨ – معرفة تاريخ هذا العلم، وتطور مصطلحاته، وفي هذا يقول بكر أبو زيد: "إن تاريخ العلوم تاريخ لمصطلحاتها، وأنه لا حياة لعلم بدونها، وعلمية الاصطلاح في العلوم، كعلمية الاسم على المولود في إيضاح المقصود، وتحديد المفهوم "((١٢)).

٩ – الوقوف على مناهج الأئمة وطرائقهم في التأليف فيه؛ فبعضهم جمع القواعد بأسانيدها، وبعضهم، اختصر، وبعضهم، يسر...الخ.

١٠ – معرفة الكم الهائل من المؤلفات في هذا العلم.

ثانيا: مفهوم التجديد، والنظرة المستقبلية له.

يُعنى هذا البحث بتتبع آليات تطور التحرير المنهجي لعلم مصطلح الحديث، عبر القرون المتقدمة، والمتأخرة، وإلى العصر الذي نعيشه اليوم.

وحتى لا تتشعب علينا مفاهيم التجديد، التي كتب في توضيح معانيها، الفقهاء، والأصوليون، وغيرهم، كما عنوا بالكتابة في بيان معاني الاجتهاد، وضوابط كل منهما، والعلاقة بين التجديد والاجتهاد((١٣))...، وتماشياً مع حدود هذا البحث، فإن ما نقصده من كلام عن مفهوم التجديد المنهجي في علم المصطلح: هو الكشف عن مناهج المتقدمين، والمتأخرين، والمعاصرين في تحريرهم هذه القواعد، والكلام عن إضافات، واهتمامات اللاحق عن السابق، ثم الكلام عن آفاق تحرير هذا العلم مستقبلاً، وفق ما نراه يسهم في تحقيق المنفعة.

فقد كانت السنة تُتناقل رواية ومشافهة، والكتابة فيها قليل، في القرن الهجري الأول، فحققت غايتها في هذه الفترة، ثم ما فتئ الأئمة يجمعون حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، حفظاً في الصدور، وتدويناً في السطور، فظهرت المصنفات المتنوعة، وحققت غايتها المرجوة في نفع الناس والتيسير

---

(١٢) – **فقه النوازل**، ١٤٨/١.

(١٣)) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، المناوي محمد عبد الرؤوف [دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٤]، **الموافقات في أصول الشريعة**، الشاطبي إبراهيم بن موسى [بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١] ، **إحياء علوم الدين**، الغزالي محمد بن محمد [القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ط ١، ١٩٥٧]، **نظرية الاستعداد في المواجهة الحضارية للاستعمار**، أحمد العماري [منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي سلسلة الرسائل الجامعية (٢٠)، أمريكا: ط ١، ١٩٩٩م]، **الاجتهاد المقاصدي، حجيته، ضوابطه، مجالاته**، د.نور الدين الحازمي [قطر: كتاب الأمة، عدد ٦٥، ١٤١٩ هـ].

عليهم، ثم اشتغل الأئمة بالتأليف فيما يخدم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ببيان أحوال رواته، وعلل المرويات... فحققت غايتها أيضاً، إلى مرحلة التفاتهم إلى تحرير القواعد والمصطلحات، فحققت غايتها في خدمة السنة، وتحقيق النفع، وبظهور الطباعة، ثم الثورة التقنية، نشط الاهتمام بفن الفهرسة التقنية والحاسوبية...؛ ما يبين لنا مواضع التجديد عند علماء الحديث عصراً تلو الآخر.

فما مواضع التجديد المنهجي في علم مصطلح الحديث؟ وما آفاق تحريره؟

هذا ما يحاول البحث الكلام عنه في العناصر الآتية.

المبحث الأول: التجديد المنهجي في علم المصطلح (المراحل وخصائصها).

نتناول في هذا المبحث الكلام عن التطور المنهجي في تحرير قواعد علم مصطلح الحديث، مستهلينه بالكلام عن واقعه في القرون الهجرية الثلاثة الأولى، ثم الكلام عن واقعه من القرن الرابع إلى ظهور مقدمة ابن الصلاح، والمؤلفات التي كُتبت حولها؛ شرحاً، وتعقيباً، واستدراكاً، وغيره، ثم نتكلم عنه في عصرنا هذا، محاولين في كل مرحلة إبراز مواطن الجدة في تحريره.

المطلب الأول: واقع تحرير مصطلح الحديث في القرون الهجرية الثلاثة الأولى (المرحلة الأولى).

"الحاجة أم الاختراع"، كما يقال؛ ولذلك لما كانت الحاجة في عهد الصحابة رضي الله عنهم، ماسة إلى تبليغ الرسالة، وأداء أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: أقوالاً، وأفعالاً، وتقريرات، وسيرة، وأحداثاً...، دأبوا، ورسول الله صلى الله عليه وسلم، لا يزال بين ظهرانيهم، على تبليغها، إلى بعضهم بعض، والرجوع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيما استشكل عليهم، كما حرصوا على حفظها في الصدور مع ما كان يسجله بعضهم في السطور؛ فكانوا بعد التحاق رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلى الرفيق الأعلى، أول من احتاط في نقل الأخبار، وأول من تثبت في ناقليها، كما كانت هذه المرحلة، امتداداً لعصر النبوة، لم تتبلور فيها العلوم الشرعية وفق قواعدها وأصولها، التي ظهرت فيما بعد.

ثم، لما أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، على رأس المائة الأولى، بكتابة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، بدأ الأئمة في جمع الأحاديث، على غير ترتيب مخصوص، ثم ظهر في المائة الثانية، من اهتم بجمع الأحاديث النبوية، وترتيبها على الأبواب، كما ظهرت العناية بالتصنيف على

الأجزاء، وعلى المسانيد...، وهكذا كان هَمُّ الأئمة في القرون الثلاثة الأولى، منصباً على جمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحفظه مروياً بأسانيده في الدواوين؛ فأُلفت الموطآت، والصحاح، والمسانيد، والسنن، وغيرها، قال الخطيب البغدادي: "لم يكن العلم مدونا أصنافا، ولا مؤلفا كتبا وأبوابا في زمن المتقدمين من الصحابة، والتابعين، وإنما فعل ذلك، من بعدهم، ثم أخذ المتأخرون فيه حذوهم، واختلف في المبتدئ بتصانيف الكتب، والسابق إلى ذلك..."[(١٤)]؛ فلم يظهر في هذه الأثناء من اهتم بجمع قواعد المصطلح، والتنظير لها بالمفهوم الذي نعرفه اليوم، لكن الأئمة، والعلماء، كانوا يتداولون هذه المصطلحات فيما بين بعضهم بعض؛ فكانوا مثلاً يقولون: هذا حديث صحيح، وهذا حسن، وهذا موضوع، وذاك ضعيف، وذاك شاذ، وذاك منكر، وهذا الرجل ثقة، وهذا متروك الحديث، وللآخر كذاب، وللآخر صدوق، وهكذا...؛ ولما دُونت السنة في هذه المؤلفات، "وُجد كثير من قوانين وقواعد علم المصطلح، مفرقة في أثناء كتبهم، المؤلفة في متون الأحاديث، أو في الفقه والأصول، من ذلك ما كتبه الإمام الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) في كتبه "الرسالة" و"الأم"، وما جاء في مقدمة صحيح مسلم (ت ٢٦١ هـ)[(١٥)]، وما ذكره أبو داود (ت ٢٧٥ هـ) في رسالته لأهل مكة"[(١٦)]، وما سجله الإمام البخاري في صحيحه، وتواريخه، والإمام الترمذي في كتابه العلل الصغير، وما سجله أئمة الجرح والتعديل، وعلم الرجال بعامة، في مقدمات مؤلفاتهم، أو في ثناياها، من قواعد تتعلق بهذا العلم، كما فعل ابن حبان في مقدمات كتبه، وابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال، وغيرهما[(١٧)]؛ فكانت هذه القوانين، والقواعد، والنصوص، فيما بعد، المورد الرئيس للمؤلفات في علم المصطلح، وهؤلاء الأئمة بصنيعهم هذا، لم يكونوا يقصدون تخصيص علم المصطلح بمؤلفات مفردة، وإنما كانت مفاهيم وقواعد، أدرجوها في هذه الكتب من أجل تيسير الفهم بخاصة، أو لارتباطها بما ذكروه في هذه الكتب؛ فهذا الإمام البخاري يقول مثلا، في تراجم صحيحه، في مسألة، من هو الصحابي، وفضائل الصحابة: "بَابُ فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ رَآهُ مِنَ

---

(١٤) - **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، ٤٢٣/٢، وينظر: **المحدث الفاصل**، الرامهرمزي، ص ٦١١، فقرة: ٨٩٢.

(١٥) - قال محمد أبو شهبة: "ولولا أنها مقدمة للصحيح، لاعتبرتها أول ما دون في أصول الحديث"، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، ص ٢٨.

(١٦) - **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، محمد أبو شهبة، ص ٢٨، بتصرف، وينظر: **معجم المصطلحات الحديثية**، سيد عبد الماجد الغوري، ص ١٤ وما بعدها.

(١٧) - ينظر: **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، ص ٢٨- ٢٩، **ومعجم المصطلحات الحديثية**، ص ١٤.

المسْلِمِينَ، فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِهِ"[(١٨)]، وقال في معرض كلامه عن صيغ التحمل: " **باب قول المحدث حدثنا أو أخبرنا وأنبأنا**، وذكر تحت هذا الباب قول الحميدي: كان عند ابن عيينة، حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعت واحدا"[(١٩)]، ويقول الإمام مسلم في مقدمة صحيحه مثلاً: "وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث، غير مقبوله، ولا مستعمله"[(٢٠)]، وقوله مثلاً: "باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين"[(٢١)]، وقوله: "باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن"[(٢٢)]، وقول الترمذي في الحسن: "وما ذكرنا في هذا الكتاب، حديث حسن، إنما أردنا به حسن إسناده عندنا؛ كل حديث يروى، لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن"[(٢٣)]؛ وقال في حكم القراءة على العالم: "إذا كان يحفظ ما يقرأ عليه، أو يمسك أصله فيما يقرأ عليه ، إذا لم يحفظ، هو صحيح عند أهل الحديث مثل السماع"[(٢٤)]، وقال مبيناً حكم المرسل: "والحديث إذا كان مرسلاً، فإنه لا يصح عند أكثر أهل الحديث، قد ضعفه غير واحد منهم"[(٢٥)]، فإن هذه وغيرها مما بُث من قواعد، ومفاهيم في كتب الرواية، أو في مقدمات كتب الجرح والتعديل، وفي ثناياها، وغيرها، تعد قواعد وقوانين متعلقة بعلم الحديث ومصطلحه، دراية ورواية.

فكان هذا هو الجديد المضاف إلى هذه المؤلفات مقارنة بما جمع، وكُتب من روايات في عهد الصحابة، وأواخر عهد التابعين، هذا وقد دعت الحاجة في هذه المرحلة، بعض الأئمة إلى إفراد بعض أنواع علم المصطلح، بالتأليف؛ فألف الإمام الشافعي، في مختلف الحديث، وبين بعض القواعد، والضوابط المتعلقة به، وألف ابن قتيبة كتابه تأويل مختلف الحديث، وغيرهما، يقول ابن قتيبة (ت٢٧٦

---

(١٨) – **الجامع الصحيح**، ومعه شرح عمدة القاري، بدر الدين العيني، ١٦٩/١٦.

(١٩) – **الجامع الصحيح** ومعه شرح فتح الباري لابن حجر، كتاب العلم، باب قول المحدث: "حدثنا" أو "أخبرنا" و"أنبأنا"، وقال لنا الحميدي...، ١٤٤/١.

(٢٠) – مقدمة الصحيح، ص ١٠.

(٢١) – المصدر نفسه، ص ١١.

(٢٢) – المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٢٣) – **العلل الصغير**، ٧٥٨/٥.

(٢٤) – المصدر نفسه، ٧٥١/٥.

(٢٥) – المصدر نفسه، ٧٥٣/٥.

هـ)، مبيناً دافعه إلى تأليف هذا الكتاب قال: "... فإنك كتبت إلي، تُعلمني ما وقفت عليه من ثلب أهل الكلام أهلَ الحديث، وامتهانهم، وإسهابهم في الكتب بذمهم، ورميهم بحمل الكذب، ورواية المتناقض، حتى وقع الاختلاف، وكثرت النحل، وتقطعت العصم، وتعادى المسلمون، وأكفر بعضهم بعضاً، وتعلق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث..." إلى قوله في وصف أهل الكلام، وعداوتهم أهل الحديث: "... قد قنعوا من العلم برسمه، ومن الحديث باسمه، ورضوا بأن يقولوا: فلان عارف بالطرق، ورواية الحديث، وزهدوا في أن يقال: عالم بما كتب، أو عامل بما علم..." إلى قوله: "... قالوا: وكلما كان المحدث اموق[(٢٦)]، كان عندهم أنفق، وإذا كان كثير اللحن والتصحيف، كانوا به أوثق، وإذا ساء خلقه، وكثر غضبه، واشتد حدة، وعسرة في الحديث، تهافتوا عليه..."[(٢٧)]؛ فكان هذا الواقع، دافعاً لابن قتيبة رحمه الله، لإفراد مختلف الحديث بمصنف، كما أُفرد غريب الحديث بمؤلفات خاصة، فألف فيه أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ)، وأبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ)، وابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)، وأُفرد الناسخ والمنسوخ بمؤلفات، كما فعل قتادة بن دعامة السدوسي (ت ١١٨ هـ)، وابن الأثرم (ت ٢٦١ هـ)؛ فكان هذا المنهج مما يمكن أن نعتبره الجديد المنهجي في تطور تحرير قواعد علم مصطلح الحديث.

ولا تفوتنا الإشارة هنا، إلى عناية علماء الأصول، ببعض مسائل هذا العلم في كتب الأصول، مثل: عنايتهم بالكلام عن المرسل، والخبر المتواتر، وزيادة الثقة، وحجية خبر الواحد، وسن السماع، وغير ذلك؛ ولعل أبرز وأقدم من تناول منهم هذه المسائل، الإمام الشافعي (٢٠٤ هـ)، في كتابيه "الأم" و"الرسالة"، ومن هنا، كانت إضافات هؤلاء منحى جديدا في تحرير قواعد علم مصطلح الحديث في هذه الحقبة، والتي تمثلت فيما يأتي:

- عناية بعض أئمة الحديث، بالكلام عن بعض القواعد، والمصطلحات، والمفاهيم، والقوانين، في كتبهم، من غير قصد إلى جمعها، أو ترتيبها، بل بحسب الحاجة الدافعة إلى ذلك.

- إفراد بعض أنواع علوم الحديث بالتأليف.

---

(٢٦) - أي أحمق، من الموق بالضم، وهو الحمق في غباوة، **تأويل مختلف الحديث**، ص ١١، (حاشية ٩)، بحثت عنها في مصادر اللغة، ولم أجدها، ولا أزال أبحث عن معناها.

(٢٧) - **تأويل مختلف الحديث**، ص ٧ – ١٢.

– انشغال علماء الأصول بالكلام عن بعض أنواع علوم الحديث، مما له علاقة بمباحث هذا التخصص ومتعلقاته.

المطلب الثاني: واقع تحرير مصطلح الحديث من القرن الرابع إلى ظهور مقدمة ابن الصلاح (المرحلة الثانية).

في بدايات هذه الفترة، كانت الحاجة ماسة إلى إفراد قواعد وقوانين مصطلح الحديث بكتب مخصوصة، "فتوجهت أنظار بعض العلماء، إلى جمع تلك المباحث والقواعد المتفرقة، في كتاب جامع، ناظم لمسائل هذا العلم"[(٢٨)]؛ ولعل أول من تصدى لذلك، الرامهرمزي (ت ٣٦٠ هـ)، في كتابه "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي"، الذي جمع فيه مسائل وقوانين تتعلق بقسم الرواية، وكان واقع عصره دافعاً له إلى ذلك، يقول واصفاً هذه الحال: " اعترضت طائفة ممن يشنأ الحديث، ويبغض أهله، فقالوا بتنقص أصحاب الحديث، والإزراء بهم، وأسرفوا في ذمهم، والتقول عليهم، وفي الرد عليهم [...] وقد شرف الله الحديث وفضل أهله [...] فإنك إن أردت التوصل إلى معرفة هذا القرن، لم يذكرهم لك إلا راو للحديث، متحقق به، أو داخل في حيز أهله، ومن سوى ذلك، فربك بهم أعلم [...] وقد كان بعض شيوخ العلم، ممن جلس مجلس الرياسة، واستحقها، لعلمه وفضله، لحقه بمدينة السلام، من أهل الحديث جفاء، قلق عنده، وغمه ما شاهد من عقد المجالس، ونصب المنابر لغيره، وتكاثُف الناس في مجلس من لا يدانيه في علمه ومحله، فعرَّض بأصحاب الحديث في كلام له، يفتح به بعض ما صنف، فقال: "يترك المحدث حتى إذا بلغ الثمانين، وكان مصيره إلى قبره، قيل: عند الشيخ حديث غريب فاكتبوه"، قال الرامهرمزي: "فلم ينقص هذا القول من غيره ما نقص من نفسه؛ لظهور العصبية فيه؛ ولأنه عول في أكثر ما أودعه كتبه، وأكثر الرواية عنه، على طبقة، لا يعرفون إلا الحديث، ولا ينتحلون سواه، وهم عيون رجاله، ليس فيهم أحد يذكر بالدراية ولا يحسن الرواية؛ فإلا تأدب بأدب العلم، وخفض جناحه لمن تعلق بشيء منه، ولم يبهرج شيوخه، الذين عنهم أخذ [...]"[(٢٩)]؛ فكان "المحدث الفاصل" للرامهرمزي، نقلة نوعية جديدة، غير مألوفة، فيما نعلم، في جمع هذه القواعد الاصطلاحية،

---

(٢٨) – **معجم المصطلحات الحديثية**، سيد عبد الماجد الغوري، ص ١٦.

(٢٩) – مقدمة **المحدث الفاصل**، ص ١٥٩ – ١٦٠، إلى أن قال: "فتمسكوا، جبركم الله، بحديث نبيكم صلى الله عليه وسلم، وتبينوا معانيه، وتفقهوا به، وتأدبوا بآدابه، ودعوا ما به من تتبع الطرق، وتكثير الأسانيد، وتطلب شواذ الأحاديث، وما دلسه المجانين، وتبلبل فيه المغفلون، واجتهدوا في أن توفوه حقه من التهذيب، والضبط، والتقويم".

وإن كانت مفردة لأنواع من قسم الرواية خاصة، لهذا عُد أول من صنف في هذا العلم، قال ابن حجر: "...فمِن أول من صنف في ذلك، القاضي أبو محمد الرامهرمزي في كتابه "المحدث الفاصل"[(٣٠)]، قال محمد عجاج الخطيب: "يعتبر هذا الكتاب، أول كتاب وضع في علم أصول الحديث، بشهادة جهابذة العلم، ولهذا رأيت كبار العلماء القدامى، الذين اشتغلوا بالحديث وعلومه، تدارسوه وأكثروا مطالعته، ونقلوا عنه، وحق لهم ذلك..."[(٣١)]، ثم جاء الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ)، فاعتنى بدوره، بالتصنيف في أصول الحديث وقواعده؛ فألف كتباً، أكثرها تداولاً بين طلبة العلم اليوم، وأشهرها كتاب "معرفة علوم الحديث"، يقول الحاكم النيسابوري في بيان الدافع له على تأليفه: "أما بعد، فإني لما رأيت البدع في زماننا كثرت، ومعرفة الناس بأصول السنن قلَّت، مع إمعانهم في كتابة الأخبار، وكثرة طلبها على الإهمال، والإغفال، دعاني ذلك إلى تصنيف كتاب خفيف، يشتمل على ذكر أنواع علم الحديث، مما يحتاج إليه طلبة الأخبار، المواظبون على كتابة الآثار، واعتمدت في ذلك سلوك الاختصار، دون الإطناب في الإكثار."[(٣٢)]، كما يعد الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، من أبرز الذين عُنوا بجمع قواعد علم المصطلح، في كتابيه "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" و "الكفاية في علم الرواية"[(٣٣)]؛ عنى في الأول منهما بآداب طالب العلم، وأخلاقه، وما تعلق بآداب العالم، وواجباته مع طلبته...الخ، وعنى في الثاني منهما، بقوانين الرواية، وأصولها، وجمع أقوال العلماء وآرائهم في مختلف الأبواب والمسائل[(٣٤)]، يقول الخطيب متكلماً عن واقع العلم: "ولم يكن العلم مدوناً أصنافاً، ولا مؤلفاً كتباً وأبواباً، في زمن المتقدمين من الصحابة، والتابعين، وإنما فعل ذلك من بعدهم، ثم حذا المتأخرون فيه حذوهم..."[(٣٥)]، ولا تفوتنا الإشارة هنا، إلى عناية ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ)، في هذه الفترة، بالكلام عن كثير من القواعد والقوانين، المتعلقة بمصطلح الحديث رواية ودراية، في كتبه، مثل "التمهيد"، و"جامع بيان العلم وفضله"، وما بذله القاضي عياض(ت ٥٤٤ هـ) من جهود في جمع قواعد، وقوانين

(٣٠) - **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ص ٣٢.

(٣١) - مقدمة تحقيق كتاب **المحدث الفاصل للرامهرمزي**، ص ٥ – ٦.

(٣٢) - **معرفة علوم الحديث**، ص ٢.

(٣٣) - ينظر هذه الأبواب في: **الكفاية في علم الرواية**، أبي بكر أحمد بن علي، المعروف بالخطيب البغدادي [بيروت: دار الكتاب العربي، ط ٢، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م].

(٣٤) - وللخطيب البغدادي تصانيف كثيرة، بث في بعضها بعض القواعد الاصطلاحية، كتاريخ بغداد، وكتاب الرحلة في طلب العلم، وغيرهما، مما ننصح بتتبعها، واستخراج هذه الفوائد، وهذه القواعد منها، وجمعها في رسالة أكاديمية.

(٣٥) - **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، ٤٢٣/٢

الرواية في كتابه المشهور "الإلماع إلى معرفة الرواية وتقييد السماع"؛ فكانت هذه المصنفات، في نظرنا، عبارة عن الإرهاصات الأولى في تحرير قواعد وقوانين علم مصطلح الحديث، ولهذا قال الحافظ ابن حجر: " فمن أول من صنف في ذلك: القاضي أبو محمد الرامهرمزي، في كتابه "المحدث الفاصل"، لكنه لم يستوعب، والحاكم أبو عبد الله النيسابوري، لكنه لم يهذب، ولم يرتب، وتلاه أبو نعيم الأصبهاني، فعمل كتابه، مستخرجاً، وأبقى أشياء للمتعقب، ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادي، فصنف في قوانين الرواية كتاباً سماه "الكفاية"، وفي آدابها كتاباً سماه "الجامع لآداب الشيخ والسامع"..."[(٣٦)]؛ ولعل الجديد المنهجي الذي تميز به تحرير علم المصطلح في هذه المرحلة ما يأتي:

- عنايتهم، فيما عدا الحاكم النيسابوري، بقوانين الرواية، وقواعد آداب التحمل والأداء بخاصة.

- نقلهم هذه القوانين، وكلامهم عن هذه المسائل في هذه الأبواب، مسندة إلى قائليها من العلماء والأئمة.

- جمعهم قواعد، ونصوص، وأحكام سابقيهم من الأئمة، وفق هذا المنهج (أي مسندة إلى قائليها).

ثم تتابع التصنيف في قوانين علم المصطلح، بعد الحاكم، والخطيب البغدادي، وابن عبد البر، والقاضي عياض، وغيرهم؛ "فألف أبو حفص الميانشي (ت٥٨٠ هـ) جزءا سماه "ما لا يسع المحدث جهله"، وأمثال ذلك من التصانيف التي اشتهرت، وبسطت؛ ليتوفر علمها، واختصرت، ليتيسر فهمها، إلى أن جاء الحافظ ابن الصلاح"[(٣٧)]، فألف كتابه "علوم الحديث"، المشهور بمقدمة ابن الصلاح (ت٦٤٣ هـ)؛ فهذب أنواع علم المصطلح، وجمع ما تفرق منها في كتب المتقدمين؛ فكانت مصادره فيها ما ألف من مصنفات سبقته: كمؤلفات الخطيب، والحاكم، وما بث من قواعد في كتب الرواية نفسها، مثل ما نص عليه الإمام مسلم، والترمذي، وغيرهما، من قواعد، وما جاء في كتب الخطابي (ت ٣٨٨

(٣٦) - **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح الأثر**، ص ٣٢ – ٣٣.

(٣٧) - نقلا من: **نزهة النظر**، للحافظ ابن حجر، ص ٣٤ – ٣٥.

هـ)[(٣٨)]، وغيرها، قال ابن الصلاح مبيناً واقع حال هذا العلم في عهده: "ولقد كان شأن الحديث، فيما مضى، عظيماً، عظيمة جموع طلبته، رفيعة مقادير حفاظه وحملته، وكانت علومه بحياتهم حية، وأفنان فنونه ببقائهم غضة، ومغانيه بأهله آهلة؛ فلم يزالوا في انقراض، ولم يزل في اندراس، حتى آضت به الحال إلى أن صار أهله، إنما هم شرذمة قليلة العدد، ضعيفة العُدد، لا تغني على الأغلب في تحمله بأكثر من سماعه غفلا، ولا تعنى في تقييده بأكثر من كتابته عطلاً؛ مطرحين علومه، التي بها جل قدره، مباعدين معارفه التي بها فخم أمره؛ فحين كاد الباحث عن مشكلة لا يلقى له كاشفاً، والسائل عن علمه لا يلقى به عارفاً، منَّ الله الكريم تبارك وتعالى، علي، وله الحمد، أن أجمع بكتاب معرفة أنواع علم الحديث هذه، الذي باح بأسراره الخفية، وكشف عن مشكلاته الأبية، وأحكم معاقده، وأقعد قواعده، وأنار معالمه، وبين أحكامه، وفصل أقسامه، وأوضح أصوله، وشرح قواعده وفصوله، وجمع شتات علومه وفوائده، وقنص شوارد نكته وفرائده."[(٣٩)].

فكان هذا الكتاب، بعد "معرفة علوم الحديث" للحاكم، واسطة العقد بين ما تقدم من مؤلفات عنت بجمع قواعد علم المصطلح، على النحو الذي ذكرنا صورة عنه فيما سبق، وبين ما تأخر عنه من مصنفات وجهود؛ لا تكاد تجد منها واحداً يخلو من الاعتماد على ما جاء في المقدمة؛ ولئن كان الحاكم قد جمع في كتابه ٥٢ نوعا من أنواع أصول الحديث ومصطلحه، فلم يهذب ولم يرتب، كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر، فإن ابن الصلاح قسمها إلى٦٥ نوعا، وأهم ما تميزت به مقدمة ابن الصلاح، من جديد منهجي في تحرير هذه القوانين:

- ذكر هذه الأنواع كقواعد، مجردة عن الأسانيد.
- تعدد الأنواع بين قسمي الرواية والدراية.
- زيادة عددها.
- اعتماد ابن الصلاح نصوص السابقين، ومذاهبهم، مصدرا.

من أجل ذلك، كانت مقدمة ابن الصلاح، واسطة العقد بين ما أُلف قبلها، وبين ما جاء بعدها

---

(٣٨) - له شرح على سنن أبي داود سماه "معالم السنن"، وشرح على صحيح البخاري سماه "أعلام السنن"، وله كتاب "غريب الحديث"، وكتاب "إصلاح غلط المحدثين"، وغيرها.

(٣٩) - **معرفة أنواع علوم الحديث**، المشهور بمقدمة ابن الصلاح، ومعه التقييد والإيضاح، للعراقي، ص ١٥.

من مؤلفات؛ انصبت جهود مؤلفيها على شرح المقدمة، وتوضيح معانيها، أو التعقيب على مباحثها، والنظم لما جاء فيها من فروع...؛ فكان من بين شراحها: عز الدين أبي عمر ابن جماعة (ت ٧٦٧ هـ) في كتابه "الجواهر الصحاح في شرح علوم الحديث لابن الصلاح، والأبناسي (ت ٨٠٢ هـ) في كتابه "الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح"، والبلقيني (ت ٨٠٥ هـ) في كتابه "محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح"، وزين الدين العراقي (ت٨٠٦ هـ) في "التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح"، وغيرها، وكان من بين مختصريها: النووي (ت ٦٧٦ هـ)، في "إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق"، وشرف الدين الطيبي (ت ٧٤٣ هـ) في "الخلاصة في معرفة الحديث"، وابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) في "اختصار علوم الحديث"، وغيرها، ومن بين الذين نظموا أشعاراً، حول مضامين المقدمة، شهاب الدين أبي العباس أحمد بن خليل (ت ٦٩٣ هـ) تلميذ ابن الصلاح في "أقصى الأمل والسول في علوم أحاديث الرسول"، المشهورة ب "منظومة ابن خليل"، وزين الدين العراقي (ت ٨٠٦ هـ) في "التبصرة والتذكرة"، وغيرها، ثم تتابعت المؤلفات المفردة لهذا العلم، بعد ابن الصلاح؛ فألف ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ) "الاقتراح في بيان الاصطلاح"، وكتب شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) "الموقظة في علم مصطلح الحديث"، وألف ابن الوزير (ت ٨٤٠ هـ) "تنقيح الأنظار"، وكتب ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) "نخبة الفكر في مصطلح الأثر " و "نزهة النظر"، وألف السخاوي (ت ٩٠٢ هـ) "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث"[(٤٠)]، وغيرها من المؤلفات الكثيرة التي كان مصدرها الأساس، مقدمة ابن الصلاح؛ فكان الجديد المنهجي في تحرير علم المصطلح في هذه المرحلة متميزاً بما يأتي:

– مقدمة ابن الصلاح هي المصدر الرئيس لهذه المؤلفات.

– النقلة النوعية المتميزة من حيث: العناية بالمقدمة، وإثراؤها، والتعقيب، والاستدراك عليها، وشرحها، واختصارها، ونظم مباحثها...الخ.

– تتابع التعقيب والشرح لمؤلفات بعضهم البعض؛ فالتقريب للنووي، يعد شرحا للمقدمة، والتدريب للسيوطي يعد شرحاً للتقريب، وهكذا؛ بحيث إننا لا نكاد نجد نسخة تشبه أختها، بل في كل مصنف نجد الجديد، والتنوع، ونجد المزيد، ونجد المختصر، وهكذا.

---

(٤٠) – لعل من أبرز من تكلم عن هذه المؤلفات، من المعاصرين، سيد عبد الماجد الغوري، في **معجم المصطلحات الحديثية**، ص١٨إلى٢٤.

المطلب الثالث: واقع تحرير مصطلح الحديث في هذا العصر (المرحلة الثالثة).

لئن كان مدار جهود من تقدمنا من العلماء، على خدمة مقدمة ابن الصلاح، لأهميتها،

وانفرادها بمنهجها، وتنوع تقاسيمها، وكثرة مصادرها...الخ، فإن جهود العلماء في هذه العصور، ركزت

على تناول هذه الأنواع، بطرق تقرب مفاهيمها إلى أذهان طلبتها، وتيسر عليهم تناولها، مع كثرة ما تميز به هذا العصر أيضا من كثرة التآليف، وتنوع في التصانيف؛ ومن بين أبرز من حرر في قواعد مصطلح الحديث وأصوله في هذه العصور: جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢ هـ) في "قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث"[(٤١)]، وكتب الشيخ طاهر الجزائري (ت ١٣٣٨ هـ) "توجيه النظر إلى أصول الأثر"، "اختط فيه خطة التمحيص، والتنقيح، والتحقيق، والترجيح في المسائل العويصة، والأبحاث المضطربة"[(٤٢)]، وكتب الشيخ أبو شهبة (ت ١٤٠٣ هـ) "الوسيط في علوم الحديث"، وكتب صبحي الصالح (ت ١٤٠٧ هـ) "علوم الحديث ومصطلحاته"، وألف أديب صالح "لمحات في أصول الحديث"، وألف محمد عجاج الخطيب "أصول الحديث: علومه ومصطلحه"، وألف محمود الطحان "تيسير مصطلح الحديث"، وألف شرف القضاة "المنهاج الحديث في علوم الحديث"[(٤٣)]، وغيرهم كثير.

كما اعتنى بعض المعاصرين، بجمع مصطلحات علوم الحديث على الترتيب الموسوعي، والمعجمي؛ فألف سيد عبد الماجد الغوري "موسوعة علوم الحديث وفنونه"[(٤٤)]، و"معجم المصطلحات الحديثية"[(٤٥)]، وألف علي زوين "معجم مصطلحات توثيق الحديث"[(٤٦)]، وألف نور الدين عتر

(٤١) – اطلعت عليه، وضع له عناوين واضحة، بدأه بالكلام عن شرف الحديث، وفضل راويه، وإجلال الحديث، ثم الكلام عن معنى الحديث...، [بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت].

(٤٢) – ينظر: **معجم المصطلحات الحديثية**، ص ٢٤.

(٤٣) – المرجع نفسه، ص ٢٤ – ٢٦.

(٤٤) – موسوعة ضمت بين دفتيها مصطلحات علوم الحديث وفنونه، مع تعريفاتها، اطلعت عليها في ثلاثة مجلدات، [دمشق وبيروت: دار ابن كثير، ط٢، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢م].

(٤٥) – اطلعت عليه، واستعنت به في هذا البحث [دمشق وبيروت: دار ابن كثير، ط ٣، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م].

(٤٦) – اطلعت عليه أيضا، أحصى فيه ٤٤٨ كلمة وعبارة اصطلاحية [بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط ١، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦م].

"معجم المصطلحات الحديثية"[(٤٧)]، وألف محمد صديق المنشاوي "قاموس مصطلحات الحديث النبوي الشريف"، وألف محمود الطحان بمشاركة آخرين "معجم المصطلحات الحديثية"، وغيرها كثير[(٤٨)].

كما اعتنى المعاصرون بإفراد بعض أنواع علوم الحديث بالتصنيف؛ فصنفوا كتباً خاصة بالجرح

والتعديل، وما تعلق به من قواعد، وكتباً خاصة بقواعد علم التخريج[(٤٩)]، وأخرى بقواعد علم العلل، وغيرها من العلوم، دون أن نغفل الإشارة، إلى أهم ميزة انفرد بها هذا العصر، والتي تمثلت في الثورة التقنية والتكنولوجية، التي أسهمت في خدمة العلوم بعامة، وخدمة الحديث وعلومه بخاصة.

فكان الجديد في التحرير العلمي المنهجي لهذا العصر متميزا بما يأتي:

١ – التنوع، والكثرة في التصنيف.

٢ – القصد إلى تقديم المصطلح ميسراً مبسّطاً.

٣ – العناية بالتأليف الموسوعي والمعجمي، مما يسهل الوصول إليها، وييسر فهمها.

٤ – العناية بتحريره على الميسرات والمختصرات، تيسيرا للفهم، والطلب، والدراسة، والحفظ.

٥ – اجتناب التعقيد، وكثرة التفريع، روما للتيسير، والتبسيط.

٦ – مصادرهم في التأليف والترتيب، مقدمة ابن الصلاح، بخاصة، وما ألف قبلها وبعدها في هذا العلم.

٧ – قصد التبسيط، والتيسير، كان دافعاً لكل واحد ممن ألف في هذا العلم، إلى اختيار المسائل التي يراها أولى أن تقدم وتحرر، فلم يلتزموا بتقسيمات المتقدمين: فمثلاً نجد محمود الطحان، يبدأ كتابه

---

(٤٧) – يعد، فيما أعلم، أول محاولة لجمع المصطلحات الحديثية، وترتيبها على حروف المعجم، مع شرحها، وبيان أحكامها، مصادره فيها: مقدمة ابن الصلاح، وتقريب النووي مع شرحه التدريب للسيوطي، وكتابه "منهج النقد في علوم الحديث.

(٤٨) – ما وقفت عليه منها بعيني، ذكرته مع طبعاته، وما لم أقف عليه، فمن بحث "**المعاجم والموسوعات في المصطلحات الحديثية (نشأتها، وأهميتها، وتعريفها)**"، لخديجة فاطمة سيد ممتاز الدين، www.ahlalhadeeth.com، وأحسب البحث جدير بالاطلاع لأنه مفيد في بابه، والله أعلم.

(٤٩) – والحمد لله الذي من علي، بأن ألفت فيه "الوسائل العملية في دراسة الأسانيد وتخريج الأحاديث النبوية" أدعو الله أن ينفعني وينفع به طلبة العلم.

"تيسير مصطلح الحديث" بمقدمة في نشأة هذا العلم، ثم تناول في الباب الأول منه الخبر، وتقسيماته، ومتعلقاته في ثلاثة فصول، وتكلم في الباب الثاني عن صفة من تقبل روايته، ومتعلقاتها في فصلين، وفي الباب الثالث تكلم عن آداب الرواية وكيفية ضبطها في ثلاثة فصول، وتكلم في الرابع منها عن الإسناد ومتعلقاته((٥٠))، بينما نجد محمد أديب صالح في كتابه "لمحات في أصول الحديث"، يبدأه بالكلام عن أهمية هذا العلم، وأغراضه، ثم عن نشأته، ثم يعرف بالصحابي والتابعي، ثم بالحديث والسنة، ثم يتكلم عن حجية السنة ومتعلقاتها، ثم عن الحديث والخبر والأثر، والحديث القدسي ومتعلقاته، ثم عن كتابة الحديث...الخ((٥١)).

٩ – يعد جمع هذه القواعد في المعاجم والموسوعات، مقصداً علمياً متميزاً، في هذا العصر؛ يساعد الطالب على سرعة الوصول إلى بغيته، كما يوفر عليه الجهد في الرجوع إلى المصادر والمراجع الكثيرة والمتنوعة التي ألفت فيه، بالإضافة إلى ما تميزت به من تبسيط في عرض مختلف المسائل والقواعد والقوانين.

١٠ –دور التقنية الحديثة، وأهميتها في خدمة الحديث النبوي الشريف، ومصطلحه؛ خاصة فيما يتعلق بتوفير الوقت، والجهد، والكلفة على الباحثين.

المبحث الثاني: آفاق تحرير علم مصطلح الحديث.

رأينا فيما سبق، كيف كانت الحاجة، دافعا في كل عصر من العصور إلى التأليف في هذا العلم، إلى أن وصلنا إلى هذا العصر، الذي كانت الحاجة فيه ماسة إلى التبسيط، والتيسير، من أجل الوصول إلى جزالة الفهم، وسهولة الحفظ، وبساطة الدرس؛ فقد رأينا كيف كانت عناية كثير من المعاصرين بالتأليف في الميسرات، والمختصرات، واللمحات، والمعاجم، والموسوعات، والمبسطات؛ فكل أدلى دلوه، بما يراه جديراً بتحقيق هذه المقاصد.

فهل للباحثة، على ضوء ما تقدم، رؤية أو إضافة في تحرير قواعد علم مصطلح الحديث؟

وقبل الإجابة عن هذا السؤال أسجل الملاحظات الآتية:

---

(٥٠) – [الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط ١١، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م].

(٥١) – [بيروت: المكتب الإسلامي، ط ٦، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م].

١- إن الأفكار التي سأقترحها، لا تحمل جديداً يتعلق بأنواع علوم الحديث وتقسيماتها؛ لأني لم أر، فيما اطلعت عليه، من أضاف قواعد، أو قوانين، أو مصطلحات، لم يتناولها أئمة هذا الشأن وفحولهم، بالعناية، والشرح، والتعريف، والتفصيل، والتمثيل، وغيره؛ وإنما هي أفكار تختص بمنهج التعاطي معها، في ضوء فكرة التبسيط، والتيسير، التي يتطلبها العصر، لمسايرة الطفرة التقنية في الحصول على المعلومة في وقت قصير.

٢- إن كل من تناول علوم الحديث بالتحرير والعناية، خاصة بعد واسطة العقد "مقدمة ابن الصلاح"، فيما أرى، لا يعدو أن يكون عمله، إما شرحاً، أو تعقيباً، أو جمعاً، أو نظماً، أو نكتاً، أو اختصاراً، أو تيسيراً، أو انتقاءً، أو ترتيباً، أو تبسيطاً...الخ.

٣- إن الأفكار المقترحة في هذا البحث، لا تخرج عن الأغراض الأساسية المرجو تحقيقها في كل عصر، والمتمثلة في التيسير، والتبسيط، وتسهيل الحفظ، والفهم.

من أجل ذلك، أقدم هذه الأفكار في منحنيين رئيسين؛ يختص الأول منهما بآفاق تحرير علم المصطلح وقواعده، فيما يوجه للدراسات ما قبل الجامعية، ويتعلق الثاني بآفاق تحرير قواعد مصطلح الحديث فيما يوجه للدراسات الجامعية، في طوري البكالوريوس، والدراسات العليا.

المطلب الأول: آفاق تحرير مصطلح الحديث ما قبل المرحلة الجامعية.

الدراسات ما قبل الجامعية، أطوار: المرحلة الابتدائية، والمتوسطة، والثانوية؛ وقبل الطور الابتدائي، يوجه كثير من صغار المسلمين اليوم إلى ما يعرف بدور الحضانة (من ٠ إلى ٣ سنوات في الغالب)، ورياض الأطفال (من ٤ إلى ٥ سنوات في الغالب)، والمراحل التحضيرية (من ٥ إلى ٦ سنوات في الغالب، أي يمكن أن تكون سنة تحضيرية واحدة، يتهيأ فيها الطفل للدخول إلى المرحلة الابتدائية التي تدوم ٥ سنوات في بعض الأنظمة، وست سنوات في أخرى)؛ وفي هذا الطور، ينبغي أن يُلقن الطفل، المؤهل إلى التمييز، والمميز، بعض المسائل المتعلقة خاصة بالجوانب العقدية؛ فيعرف شخص رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومقامه من النبوة والرسالة، وأوصافه، وصفاته، وقدر محبته وآل بيته وصحابته، ووضوئه، وصلاته، وغيرها من المبادئ الأساسية المتعلقة بالتوحيد والإيمان من جهة، والمتعلقة بشخص رسول الله صلى الله عليه وسلم ومقامه، وفضله، وفضل رسالته، من جهة أخرى، بالقدر والتيسير الذي

يمكن الصبي من إدراك هذه المتعلقات؛ فتغرس فيه هذه الجوانب العقدية والإيمانية، فتترسخ في قلبه الأركان، ويتعلق بحب السنة والقرآن؛ ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يمكننا تحرير هذه المصطلحات، بالاستعانة بالرسوم؛ فنرسم مثلاً الكعبة، محاطة بعدد الصلوات وأوقاتها، ونرسم المسجد النبوي، محاطاً ببيوت في شكل مربعات، أو دوائر، تعبر عن مواقع بيوت زوجاته، وصحابته، وقد تكون هذه الرسوم في شكل مجسمات بيانية، تقرب إلى ذهن الصبي ما نريد ترسيخه عنده في هذا الطور.

وفي المرحلة الابتدائية، التي يتعلم فيها الطفل القراءة والكتابة، ويتسع فيها ذهنه لإدراك المزيد، أقترح أن تحرر كتيبات، أو أجزاء، تجمع فيها أحاديث، يطالب بحفظها، في فضل حب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفضل سنته، والتعرف على ما تيسر من سيرته وغزواته؛ والتركيز على بعض القيم والفضائل والأخلاق مثل: طاعة الله، ورسوله، وطاعة الوالدين، وفضل الأخوة، وفضل العلم، والمعلم، ويتعلم سنَةً بعد سنةٍ، كيفية الوضوء وشروطه، وكيفية الصلاة، وشروطها، وأحكامها، وفضل الصوم، وأحكامه...، لينتقل إلى الطور المتوسط؛ فيتوسع في أمور الدين، وفيما يتعلق بالمصطلح، تحرر كتب تخصص لبعض التعريفات كالحديث، والسنة، والخبر، والمتواتر، والآحاد، والسند، والمتن، والمرفوع، والموقوف، والمقطوع والإسناد العالي، والنازل، والصحابي، والتابعي، مع تدعيمها بأمثلة حديثية توضح المقصود من كل مصطلح، وتكليف التلميذ بالرجوع إلى كتب مخصوصة، كالصحيحين، وبعض السنن، لتقديم حديث، مرفوع، أو موقوف، مع حفظه، ولم لا، تكليفهم بحفظ عشرة أحاديث بأسانيدها ومتونها، من كتاب مخصوص في السنة، وفي السنة الموالية بعشرة أخرى، وفي التي تليها بعشرة أخرى على الأقل؛ فيتعرف التلميذ بذلك على:

بعض كتب الرواية، ويحفظ منها عددا من الأحاديث، مما يؤهله إلى المزيد، ويتعلم بعض القواعد والقوانين المتعلقة بالرواية بخاصة، ويتعرف على أمة كتب السنة.

وفي الطور الثانوي، يركز فيه على التحرير في متعلقات الدراية؛ فتحرر الكتب في مصطلحات: الصحيح، والحسن، والضعيف، والموضوع، والمصنفات في كل نوع، ولم لا يضاف إليه الكلام في نشأة علم المصطلح، والتعريف به، وأهميته، وأشهر المصنفات فيه، حتى يتمكن الطالب بذلك من الوقوف على هذه الجهود، ومعرفة تطورها عبر العصور، ويتعرف على مؤلفيها...؛ فيلتحق بالمراحل الجامعية مزودا بخلفية علمية منهجية، مدركاً مسائل متنوعة تتعلق بعلم مصطلح الحديث، على أن تدعم هذه المراحل

كلها بما يأتي:

- النماذج التطبيقية.

- تكليف التلاميذ والطلبة بإعداد نماذج أخرى توضح المقصود من كل مسألة، ولم لا يكلف الطالب في الطور الثانوي بإعداد بحوث، في التعريف بالأئمة من الرواة، ومن المؤلفين في جمع الرواية، أو جمع القواعد؛ ليقف الطالب على هذه الجهود، ويطلع على تنوع المناهج، التي بها حفظت السنة النبوية الشريفة.

- المداومة على حفظ الروايات.

المطلب الثاني: آفاق تحرير مصطلح الحديث في المرحلة الجامعية.

ينتقل الطالب إلى هذه المرحلة، وفي جعبته رصيد غير يسير، يتعلق بعلم المصطلح رواية ودراية، فيُتطلع له في هذه الأطوار إلى التوسع فيها، وإضافة ما لم يتناوله منها في الأطوار المتقدمة وفق التدرج الآتي:

- ففي مرحلة البكالوريوس، أرى أن يُخصص الطلبة بتحرير كتب في المصطلح، تُمَهَد بالكلام عن أهمية السنة، وحجيتها (وإن كانت مسألة يرى كثير منا أنها أصولية، وأرى أنها متعلقة بالحديث ومصطلحه دراية ورواية)، ثم تخصص الطعون الموجهة للسنة وحجيتها بخاصة، ببعض الكلام، والبيان، ثم الرد عليها، ودفعها، بالاستناد إلى الأدلة من القرآن الكريم، والسنة النبوية، وبنصوص الأئمة، وليكن رد الإمام الشافعي على هذه الطعون، أنموذجاً، يقدم للطلبة، مفصلاً، ومبسطاً في نقاط واضحة، بلغة عربية سليمة، يفهمها الطلبة في هذه المرحلة.

- ثم يكتب بعد ذلك في مسألة آداب العالم والمتعلم، نظرا لما نعيشه في هذا العصر، وما نشهده، من عزوف عند الطلبة، عن الاشتغال بالعلوم الشرعية، وإقبال من رغب منهم في طلب العلم، على مختلف العلوم الدنيوية الأخرى، وما نلاحظه من جفاء وتباعد في العلاقات بين طلبة العلم، ومعلميه، فأرى الكتابة في هذه المسائل، اليوم من الضرورة بمكان؛ لأننا في عصر انشغلنا فيه بالدنيا عن الدين.

- بعد هذا التمهيد، أرى أن يُبدأ في التعريف بعلم مصطلح الحديث، وأهميته، وضرورته، وفضله، وتقسيماته إلى ما يتعلق بالرواية، وما يتعلق بالدراية، يضاف إليه العناية ببيان بعض المصطلحات، وبيان العلاقة بينها كالحديث، والخبر، والسنة، والأثر؛ ولأن الطالب قد تعرف على بعضها في المراحل السابقة، يركز له فيها هنا على النماذج والتطبيقات العملية.

- بعد ذلك، أرى أن يقسم الكلام وتحرير المصطلحات الحديثية، وفق تقسيم علم المصطلح، إلى قسم أو باب يتعلق بأنواع علوم الحديث المتعلقة بالرواية، والقسم أو الباب الثاني، إلى الأنواع المتعلقة بالدراية؛ وفي الباب الأول أو القسم الأول، يتناول المحرِر، تقسيمات الخبر باعتبار وصوله إلينا: إلى متواتر، وآحاد، ثم يعرف بهما؛ فيختار من التعاريف الأبسط والأنسب، مع تدعيمها بالأمثلة والنماذج؛ فإذا قال: المتواتر "هو ما رواه عدد كثير، تحيل العادة تواطؤهم على الكذب"[(٥٢)]، أضاف إليه شرح مستلزماته، وشروطه، وحكمه، وأقسامه، والمصنفات فيه (وقد اعتنى كثير ممن حرر في علم المصطلح بهذه المسألة)، مدعما بالأمثلة التوضيحية؛ فلا يُكتفى بذكر المثال مجرداً عن التخريج، والشرح؛ فإذا مَثل بحديث "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"، يذكر بعض من خرجه من الأئمة، ويذكر ما قيل في العدد في كل حلقة من حلقات الإسناد، وغير ذلك.

يضاف إليه عند التدريس، تكليف الطلبة بتخريج نماذج حديثية تبين ذلك، وقد يضيف محرر الكتاب الخاص بهذه المرحلة قوله بعد تحرير المسألة: تطبيقات، ثم يتناول بالتحرير خبر الآحاد، وفق ما ذُكِر سابقاً، ويبقى دائما في تحرير المسائل المتعلقة بالرواية، فيكتب في تقسيم الخبر باعتبار قائله: إلى قدسي، ومرفوع، وموقوف، ومقطوع، ولم لا يضاف إليه الأثر، بمعنى ما لم يرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يكن موقوفاً عن صحابي، ولا مقطوع عن تابعي، فيدخل فيه نصوص الأئمة، وآراءهم في مختلف المسائل، مع تدعيم كل مصطلح بالنماذج، والأمثلة التطبيقية، مع بيانه علاقة الأثر بالحديث عند بعض الأئمة، ممن يفرق بين المصطلحين، أو يجمع بينهما.

ثم يحرر في مسألة الإسناد من حيث: التعريف به، وأهميته، واختصاص الأمة به، وأحواله (متصلاً، أو منقطعاً)؛ فيتكلم عن معنى الاتصال، ثم يتكلم عن الانقطاع، وأنواعه (المرسل، والمعضل، والمدلس،

(٥٢) - **تيسير مصطلح الحديث**، محمود الطحان، ص ٢٣.

والمعلق)، ليوضح أنها أنواع اصطلاحية، تدور في وحدة موضوعية متكاملة تسمى الانقطاع في السند، أو المنقطع، مع تدعيم التحرير بالنماذج التطبيقية، التي تبين مواضع الانقطاع: إن كان مرسلاً، أو معضلاً، أو معلقاً، وغيره؛ وفي المتصل، يبين أن الحديث قد يكون متصلاً مرفوعاً، أو متصلاً موقوفا، أو متصلاً مقطوعاً، والقصد منه، أن تتوضح الصورة بشكل بسيط وميسر، على أن السند له أحوال وصفات: فقد يكون منقطعاً، وتتبين له الصورة مع المثال، أو معلقا، وتتبين له الصورة مع المثال، وهكذا، دون أن نتكلم في التحرير عن علاقة هذه المسائل برتبة الحديث ودرجته، والتي سيحرر فيها القول في موضعها؛ لأن الهدف من تحرير المصطلح على هذا النحو، هو تقريب هذه القواعد ضمن وحدات موضوعية إلى أذهان الطلبة؛ لأننا نشعر، ونلمس، من خلال تدريسنا هذا المقرر (علوم الحديث)، أن الكلام عن المسألة نفسها إذا تكرر في مواطن كثيرة من الكتاب المحرر، قد يشتت على الطالب، عملية الاستيعاب، والفهم، والأداء والحفظ؛ فعند الكلام عن الاتصال مثلا، نربطه بالموقوف والمرفوع، والمقطوع، وهي مسألة سبق فيها التحرير.

ونبقى دائماً في تحرير المسائل المتعلقة بالإسناد، فنحرر في اللطائف المختلف المتعلقة به مثل: الإسناد العالي والنازل، وتدعيمه بالنماذج العملية، الحديث المسلسل، ومتعلقاته، ونماذج تبينه، المشهور، والعزيز، والغريب، مع النماذج العملية، واقتراح تكليفات تطبيقية، واضحة.

تأتي بعدها مسألة الرواة، وهي متعلقة بعلوم الإسناد أيضاً؛ فيحرر في مفهوم الصحابي، والتابعي، وبعض المصطلحات المتعلقة بالإمام، والحجة، والشيخ، والحافظ، والحاكم، وغيرها، وما تعلق برواية الإخوة والأخوات، والآباء والأبناء، والأقران، وتدعيمها بالنماذج.

ثم بعد ذلك يأتي دور التحرير في بعض الفروع المتعلقة بالعلوم المرتبطة بالإسناد مثل: طبقات الرواة، المتفق والمفترق، المؤتلف والمختلف، المتشابه، المهمل والمبهم، الوحدان، والمدبج، والكنى والأسماء، والألقاب، والاختلاط، والتواريخ والأوطان، وغيرها من العلوم المتعلقة بشخص الراوي؛ وغيرها من الأنواع التي جاءت في مقدمة ابن الصلاح، بدءًا من النوع التاسع والثلاثين، إلى آخر نوع منها؛ فيعرف بهذه الأنواع، وأهميتها، والمصنفات فيها، مع تدعيمها بالنماذج والتكاليف.

بعد ذلك، في نظري، يأتي دور التحرير في المسائل والقوانين، المتعلقة بالرواية من: تحرير في متعلقات سن التحمل، وطرق التحمل والأداء، وكتابة الحديث، وضبطه، ورموزه، واللحن، والتصحيف،

وأحكامها، والاعتبار، والمتابعات، والشواهد؛ مدعمة بنصوص الأئمة، دون التوسع في ذكر الاختلافات، واختيار الراجح من الأقوال.

ليأتي بعد ذلك إلى مسألة مهمة تتعلق بأحوال الرواة عدالة وضبطاً، ما يعرف بالتحرير في علم الجرح والتعديل، وفروعه المختلفة، فيحرر في صفة من تقبل روايته، ومن ترد روايته، ويبن أن قبول الخبر ورده يتوقف على حال الراوي، مع قرائن تضاف إلى ذلك، ويعرِّف بعلم الجرح والتعديل، وأهميته، وعلاقته بالحكم على الحديث، ومراتب الرواة، وعبارات الجرح والتعديل، والمصنفات فيه، مع إرفاقه بالنماذج الموضحة، والتطبيقات.

وبعد الكلام عن الأنواع والقوانين المتعلقة بالإسناد، وبعلوم الرواية بعامة، يأتي دور التحرير في متعلقات علم الدراية؛ فيبدأ المحرر في الكتابة في أقسام الخبر من حيث مرتبته، أو درجته: إلى صحيح، وحسن، وضعيف، وموضوع.

ثم الكتابة في متعلقات كل قسم على حده؛ فيبدأ بالصحيح وأقسامه إلى صحيح لذاته، ولغيره، مع نماذج تبين أن الصحيح لغيره، هو في الأصل حسن لذاته، تقوى بطرق رقته إلى الصحيح لغيره، مع نماذج توضح ذلك، ويختار من التعريفات، البسيطة، الواضحة، وهكذا في نوع الحسن، وأقسامه، ثم يعرف الضعيف، ويبين أن ضعف الحديث، تتعلق أسبابه وأنواعه، باختلال أي شرط من شروط الصحة، فإذا اختل شرط الاتصال، تجتمع عندنا أنواع المنقطع المتمثلة في: المرسل، والمنقطع، والمعلق، وغيرها، فترتبط مسائل الدراية بمسائل الرواية السابقة، مع تدعيم الكتابة بالنماذج والتطبيقات، وإذا اختل شرط العدالة، تجتمع وتظهر لنا أنواع منها: البدعة، والفسق، والكذب، والتهمة به، وقد يضاف إليها، الجهالة، وغيرها من الأنواع المتعلقة باختلال العدالة في الراوي، وإذا اختل شرط الضبط، تجتمع عندنا أنواع منها: سوء الحفظ، وعدم ضبط الكتاب، وكثرة الوهم، والمتروك، والمنكر، وغيرها من الأوصاف التي يتم التفصيل فيها في أطوار ما بعد التدرج، كما سيأتي لاحقاً.

ثم يحرر الكلام في الشذوذ والعلة، دون تطويل ممل، ولا اختصار مخل، مع إرفاقها بنماذج مبسطة في هذه المرحلة، التي يتعلم فيها الطالب مختلف أنواع علوم الحديث، مرتبة بحسب متعلقاتها بالرواية، أو الدراية.

ثم ينتهي المحرر في كتابه، إلى التعريف ببعض العلوم المشتركة بين الرواية والدراية مثل: مختلف

الحديث ومحكمه، غريب الحديث، المدرج، والمقلوب، والمضطرب، وزيادات الثقات، والمصحف، مع إرفاقها بالنماذج التوضيحية، والتطبيقات.

لينتقل بعد ذلك الطالب إلى مراحل ما بعد التدرج، التي يفترض أن تتم فيها النقلة النوعية بينها وبين المرحلة المتقدمة، والتي أرى، أن يُعتنى فيها بالتحرير المعمق، والمفصل في مباحث، وأنواع مهمة، تحتاج إلى ذلك؛ باعتبار الطالب في هذه المراحل، يخصص بمقررات خاصة في هذه العلوم؛ فيعتني المحرر، هنا، بإفراد بعض الأنواع بالكتابة مثل: تحرير مؤلفات خاصة بعلم العلل، وأخرى بعلم التخريج ودراسة الأسانيد ومتعلقاته، وأخرى بمناهج المحدثين ومتعلقاتها، بما فيها مناهجهم في التحقيق، والضبط، وأخرى بالجرح والتعديل، ومتعلقاته، وأخرى بعلم الرواة، غير الجرح والتعديل، وأخرى بعلم مختلف الحديث ومشكله ومتعلقاته، وأخرى خاصة بالنقد الحديثي ومتعلقاته، وعلاقته بمباحث العلة وعلوم الرواة، وأخرى مفردة للشبهات والطعون الموجهة للسنة، والرد عليها، وتفنيدها بالأدلة الواضحة، والمنهج العلمي البين، وأخرى مختصة في الحديث الموضوعي ومتعلقاته، وأخرى بفقه الحديث ومتعلقاته، وهكذا يؤلف في كل علم بعناية فائقة، ودقة متميزة، وتفصيل مرغوب، مع التركيز في هذه المرحلة على تكليف الطلبة، بأبحاث تجمع بين الجوانب النظرية، والجوانب العملية التطبيقية؛ يقع فيها، على الطلبة عبء تقديمها، بعقد ملتقيات أسبوعية،؛ يحضر فيها الطلبة، وأستاذ المقرر، مع التركيز على المناقشة، والحوار العلمي البناء، ليتهيأ الطالب في هذه المرحلة، إلى حمل لواء التبليغ والأداء والتدريس، من جهة، وتتحقق النقلة النوعية، بين طور التدرج، الذي يركز فيه خاصة على الجانب التلقيني، وبين أطوار ما بعد التدرج، التي يفترض أن يركز فيها على الجوانب العملية، التطبيقية، ليأخذ المعلم دور المتلقي، والمقوِّم، والموجه، والمرشد، ويتقمص المتعلم دور الملقي، والمقدم لهذه الأعمال، والمشارك في التحضير، والإلقاء.

بهذه الصورة، أرى أننا سنحقق نقلة نوعية فيما يأتي:

- في مناهج التأليف، بحسب الوحدات الموضوعية.
- وفي تنوع التأليف وفق المستويات المختلفة للقارئ والمتلقي.
- وفي تدعيم المحررات بالنماذج والتطبيقات.

الخاتمة.

نصل في نهاية هذا الموضوع، إلى تسجيل النتائج الآتية:

- كانت عناية الأئمة والعلماء بتحرير قواعد وقوانين علم الحديث ومصطلحه، في فترة مبكرة من مراحل تاريخ الأمة.

- تنوعت المناهج وطرائق التحرير: جمعا، وتوسعاً، واختصاراً، وشرحا، وتعقيباً، وتقديماً، وتيسيراً، وغيره، بحسب الحاجة الدافعة إلى ذلك.

- تميز تحرير علم المصطلح بتنوع المسائل، وكثرة الأنواع.

- البراعة، والتجديد في كل عصر عن سابقه.

- تمثلت معالم التجديد خاصة في: جمع متفرق، أو شرح مجمل، أو توضيح مستغلق، أو ترتيب غير مرتب، أو استدراك ناقص، أو فهرسة غير مفهرس، أو إفراد نوع معين بالتحرير.

- تمثلت مقاصد جمع قواعد هذا العلم في:

*جمع ما تفرق منها.

* تيسير الإفادة منه.

* تيسير حفظه وتناوله.

* الدفاع عن أهل الحديث.

* إبراز جهوده أهل الحديث في خدمته.

- تنوع المصنفات في هذا العلم، وكثرتها.

- تكمن آفاق تحرير المصطلح في هذا العصر، كما يراها هذا البحث، فيما يلي:

* تبسيطها أكثر فأكثر، تيسيراً لفهمها، وحفظها، وتناولها.

* تقديمها في وحدات موضوعية، تساعد على الاستيعاب، وترتب المسائل في أذهان الطلبة ترتيباً منطقياً متسلسلاً.

* تدعيم المسائل والأنواع بالنماذج الموضحة.

* تدعيم الكتابات في هذا العلم بالتطبيقات التكليفية في كل مرحلة.

* التعمق والتفصيل في تحرير مسائل حديثية مخصوصة فيما بعد التدرج.

* العناية بإبراز العلاقات والروابط بين مختلف الأنواع والمسائل الحديثية، حتى لا يُظن انفصالها عن بعضها البعض، مع إبراز العلاقات والروابط بين قسمي علوم الحديث: رواية ودراية.

– إن الجديد الذي تقدمه هذه الدراسة، إن صح التعبير، لا يتمثل في إضافة أنواع، أو تفريعات على ما كُتب في هذا العلم؛ فذاك فضل بعيد المنال، ولا ندعيه، فما ترك السابق للاحق ما يضيف، وإنما تدعو هذه الدراسة إلى:

* تحرير المصطلح وفق وحدات موضوعية متناسقة، ومتسلسلة، بيِّنة العلاقة، بسيطة التناول، تبعا لقسمي علوم الحديث: الرواية، والدراية.

* تنويع تحرير هذه القواعد بالنظر إلى أصناف المتلقي: مؤلفات توجه إلى أطوار ما قبل التدرج، تخصص بالتحرير في مسائل مخصوصة، وأخرى إلى مراحل التدرج الجامعية، تخصص بالتحرير في مسائل أكثر تعمقا، وتخصص أطوار ما بعد التدرج بالتحرير في مسائل تليق بها.

– يعد تحرير علم مصطلح الحديث على المعاجم والموسوعات، من أحسن، وأفيد ما أُلف في هذا العصر؛ لتحقيقه جملة من الفوائد منها: تيسير الوصول إلى المعلومة، ووضوح العبارة في التعريف، واختيار أبسط معانيها عادة، وسهولة حفظ التعريفات، وجمع أكبر عدد مما تفرق منها في هذه الموسوعات والمعاجم، وسرعة الوصول إلى المطلوب، غير إن تحرير المصطلحات الحديثية وفق هذا المنهج، يفتقر إلى الروح العلمية والمنهجية، في الربط بين المصطلحات، وأقسامها؛ بحيث يصعب على المبتدئ بخاصة، ربط الأنواع في وحداتها وتقاسيمها؛ فتعريف "الصحيح" مثلاً، نجده في حرف الصاد، و"الحسن" في حرف الحاء، و"الضعيف" في حرف الضاد، ومن هنا فإنه يحفظها حفظا مجردا عن معرفة تلكم الروابط

والعلاقات فيما بين بعضها البعض.

هذا وإن أصبت فمن الله عز وجل، فله الحمد، وله الشكر، والثناء كله، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

The Systematic Renewal in Terminology And Prospects of Its Editing

Dr. Hakima Ahmed Hafidi, Professor of Hadith and Its Sciences, Department of Sunnah, Faculty of Sharia and the fundamentals of religion

King Khalid University, Abha

Abstract:

This topic deals with the issue of systematic renewal in the terminology of Hadeeth as well as the prospects of its editing in terms of: discussing the stages undergone in editing this science. While the first section highlights the areas of innovation that characterized each phase from its predecessor, the second section focuses on discussing the prospects of editing this science through proposals which we belive it is scientific, systematic, help to facilitate and approximate the understanding as well as simplify the meaning.

The research concludes with a set of results, the most notably is the call to edit the matters related to this science on thematic units, strengthen the editing with examples and applied models in easch matter.

Key words: science, term, development, renewal, prospects, editing.

ثبت المصادر والمراجع.

١.**إرشاد القاصد إلى أسنى المطالب**، محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري، المعروف بابن الأكفاني (ت ٧٤٩ هـ) [مخطوطة مصورة من مكتبة الخزانة العامة بالرباط، نشرته: شبكة الألوكة www.alukah.net].

٢.**تأويل مختلف الحديث**، ابن قتيبة الدينوري، (٢٧٦ هـ) [بيروت: دار الكتاب العربي، د.ط، د.ت].

٣.**تدريب الراوي في شرح تقريب النووي**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تعليق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة [بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م].

٤.-**تيسير مصطلح الحديث**، محمود الطحان [الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط ١١، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠م].

٥.**الجامع الصحيح**، محمد بن إسماعيل البخاري، ومعه شرحه، فتح الباري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، قرأ أصله تصحيحا وتحقيقا: عبد العزيز بن عبد الله بن باز [المكتبة السلفية، د.ط، د.ت].

٦.**الجامع الصحيح**، محمد بن إسماعيل البخاري، ومعه شرحه عمدة القاري، لبدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥ هـ) [بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت].

٧.**الجامع**، محمد بن عيسى الترمذي، تح: أحمد محمد شاكر [القاهرة: دار الحديث، د.ط، د.ت].

٨.**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، الخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ)، تح: محمد عجاج الخطيب [بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م].

٩.**جمهرة اللغة**، أبي بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري، المعروف بابن دريد (ت ٣٢١ هـ) [د.ب: دار صادر، ط ١، ١٣٤٥ هـ].

١٠. **السنن**، أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه (٢٧٥ هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي [د.ب، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، د.ط، د.ت].

١١. **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجاج أبو الحسن [بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م].

١٢. **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجاج أبو الحسن، ومعه شرح النووي [بيروت: دار الكتاب العربي، د.ط، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م].

١٣. صحيح مسلم [المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم] تح: محمد فؤاد عبد الباقي [بيروت: دار إحياء التراث العربي].

١٤. **العلل**، محمد بن عيسى الترمذي، ومعه شرح ابن رجب الحنبلي، تح: صبحي السامرائي [بيروت: عالم الكتب، ط ٣، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م].

١٥. **فقه النوازل**، بكر أبو زيد [بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م].

١٦. **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، جمال الدين القاسمي [بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت].

١٧. **الكفاية في علم الرواية**، أبي بكر أحمد بن علي، المعروف بالخطيب البغدادي [بيروت: دار الكتاب العربي، ط ٢، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م].

١٨. **لمحات في أصول الحديث**، محمد أديب صالح [بيروت: المكتب الإسلامي، ط ٦، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م].

١٩. **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، للقاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تح: محمد عجاج الخطيب [د.ب: دار الفكر، ط ٣، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م].

٢٠. **مصطلح الحديث**، عبد الغني محمود (ت ١٣٤٦ هـ)، تعليق: أحمد بن محمد إبراهيم طاحون [القاهرة: د. د، د.ط، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م].

٢١. **معرفة أنواع علوم الحديث** (المشهور بمقدمة ابن الصلاح)، ابن الصلاح، ومعه التقييد والإيضاح، للعراقي،

٢٢. **معرفة علوم الحديث**، الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري [بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٣٩٧ هـ – ١٩٧٧ م].

٢٣. **معجم مصطلحات توثيق الحديث**، علي زوين [بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط ١، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م].

٢٤. **معجم المصطلحات الحديثية**، سيد عبد الماجد الغوري [دمشق وبيروت: دار ابن كثير، ط ٣، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م].

٢٥. **المعاجم والموسوعات في المصطلحات الحديثية (نشأتها، وأهميتها، وتعريفها)**، خديجة

فاطمة سيد ممتاز الدين، www.ahlalhadeeth.com

٢٦. **موسوعة علوم الحديث وفنونه**، علي زوين [دمشق وبيروت: دار ابن كثير، ط ٢، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢م].

٢٧. **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، تح: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي [المدينة المنورة: جامعة طيبة، ط ٢، ١٤٢٩ هـ — ٢٠٠٨ م].

٢٨. **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، محمد بن محمد أبو شهبة [القاهرة: دار الفكر العربي، د.ط، د.ت].